



## اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

## سوق المواد الانشائية

الصادرة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمال	قالب سكس ٣م٢٠	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قالب سكس ٣م٢٠	٣٠٠٠٠٠
شيش تراسليج	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

## في انتظار تشريع قانون الاستثمار

### حسام الساموك

يتيحاً مجلس النواب في أعقاب عملته الصيفية لقراءة مشروع قانون الاستثمار ومناقشة توجهاته والعمل على تشريعه بعد أن فتحت تداولات اخباره آمالاً واسعة في استشراف واقع جديد ينهض بالفعاليات الاقتصادية بشتى قنواتها، عقب السبات الذي عانت منه طوال السنوات الثلاث المنصرمة.

وبرغم تواصل المتابعات والمناقشات في الأوساط الاقتصادية وربما الأكاديمية لإنضاج قانون كفيلاً بتجسيد متطلبات واقعا الاقتصادي إلا أن من الضرورة بمكان أن يستدل النواب على تصورات الجهات المعنية بتلك الضعاليات بمختلف توجهاتها واهتماماتها، وأن يكون للجنة الاقتصادية في المجلس حضورها داخل مواقع المتابعات للوقوف على قناعاتها ومستلزمات تفعيل أداؤها.

لقد عانى العراقيون بكل شرائحهم من وطأة الأزمات المتلاحقة وآثارها، وتخربت بنى تحتية غاية في الأهمية وتعطلت مواقعنا الانتاجية إلى الحد الذي تحول شعبنا برمته إلى قطاعات تستهلك كل حاجاتها دون أن يكون لها دور في إنتاج أي منها مما جعلنا أحوج للتعجيل بأخذ زمام المبادرة وإعادة الحياة للنشاطات الانتاجية بكل مفرداتها.

إن قانوناً ينظم برامج الاستثمار في العراق، بما فيه المشروعات الوطنية وبرامج التمويل الوافدة، إذا ما تهيأت له السياقات والبيئة الكفيلة بتفعيله وتدعيم تنفيذ توجهاته جدير بتقويض كل موقفات مسببة إعادة الإعمار التي نريد، وأهل توفير متطلبات النهضة المنتظرة في برامج البناء والتنمية المستدامة.

إن جل ما نتطلع إليه، أن تتهيأ للمشرعين في مجلس النواب الأفكار والتوجهات المحسنة لطموحات جيش العاطلين في توفير المشروعات الاستثمارية القادرة على توفير فرص عمل تحقق لهم انتعاشهم في عالم الضياع الإنساني المشروع وتنتشلهم من عالم الضياع الذي يكابدون فيه الأمرين، فيما تنتظر الأجيال الجديدة عراقاً معافى يتمتع بمخيلتهم بالخبر والرخاء ورغد العيش لكي يناموا على غدواتهم من عائلة العوز والحرمان.

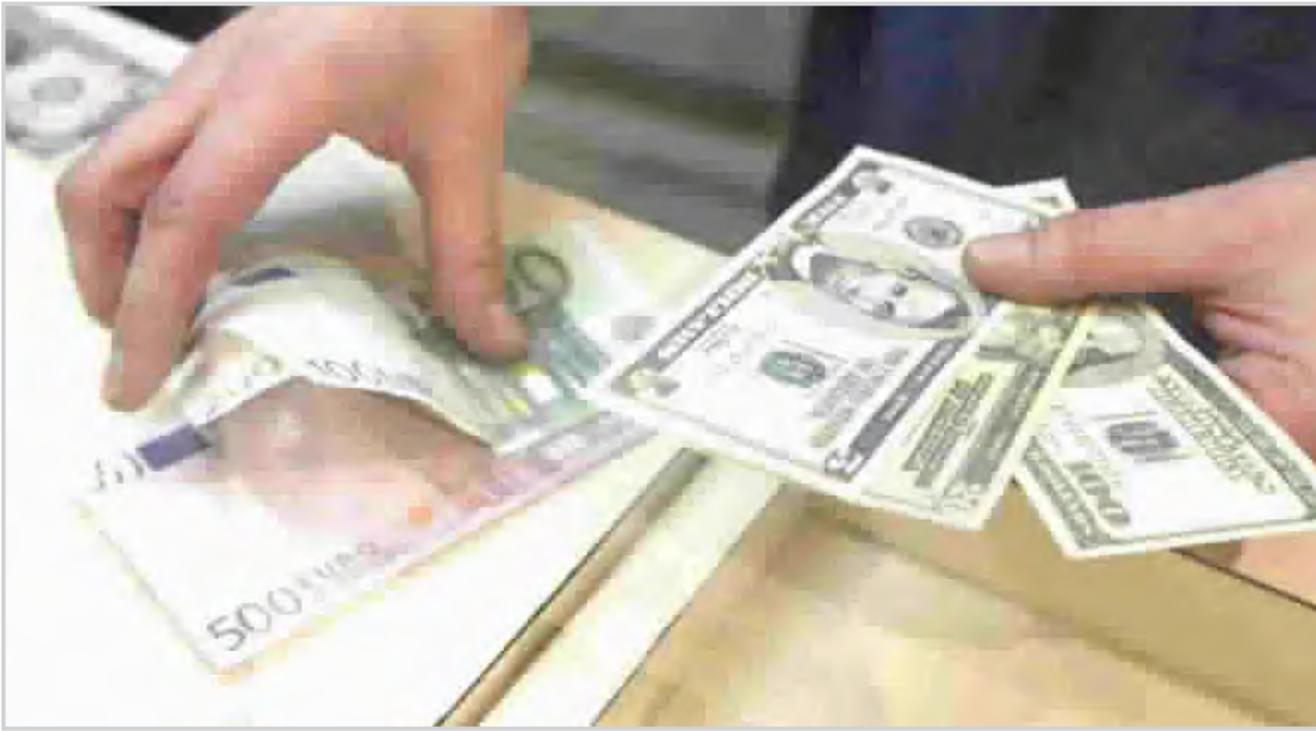
من هذا المنطلق يبدو أمام مشرعينا في مجلس النواب أن يتجاوزوا كل صيغ المماطلة والمداهنة والتشبيها بالشكليات التي لا تغني، ويرتفعوا إلى مواقع إنجاز المكتسبات التي تغني عراقنا وتمزج انطلاقاته وتبني تجربته في الكفاية والتنمية، ويسعون نحو تعويض ما تهمد وثوابت تؤكد دولة المؤسسات القادرة على إرساء تقاليدنا وحماية مصالح أبنائنا وفرض إرادتها الوطنية ومساءلة من يتعرض لمهامها وبرامجها وتوجهاتها...

إن قانون الاستثمار المنتظر لابد أن يكون لبنة أساساً تعزز الاطلاقة الطموحة لسيرة معاء رائدة في تلبية الحاجة الحقيقية لأمانينا الوطنية المشروعة في حقول البناء والتواصل.

## السياسة النقدية ليست قادرة لوحدها على مواجهة التضخم

# في حوار مع مدير عام البحوث والإحصاء في البنك المركزي

طارق الجبوري



د. مطهر محمد صالح

الانفاق الكلي في الاقتصاد أكبر من قدرات الاقتصاد الإنتاجية وعندما تكون الأسعار خارج نطاق توازنتها، فإن ما هو الحل؟ يقول السيد مدير عام البحوث والإحصاء في البنك المركزي العراقي: إن نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار والنمو في الاقتصاد العراقي تعتمد على تجانس حزمة السياسات وأغني بها السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسات التشغيل والسياسات الاستثمارية والشجعة للاستثمار، فما لم تولد مثل هذه الحزمة فإنه من الصعب التمكن من السياسة النقدية لوجدها قدرة على مواجهة التضخم أو الظروف المسببة له.. وإن هذا الشيء يتم العمل به في الوقت الحاضر ضمن برنامج الحكومة الاقتصادي الراهن إذ تتولى اللجنة الاقتصادية العليا في مجلس الوزراء مهامها ومسؤولياتها على وفق هذا الإطار.

النقدي وإنما هي ظاهرة ناجمة عن اهتزازات قطاع العرض الحقيقي إذ يعاني الاقتصاد العراقي من تدهور معدلات البطالة العالية التي تؤكد المختلفة حيث بلغت قرابة (٥٠٪) علماً أن المعدل الطبيعي المقبول للبطالة لا يزيد على (٣٪) من قوة العمل مما يعني أن وجود عامل واحد عاطل يؤدي إلى خسارة قدرها ثلاث وحدات من السلع والخدمات المنتجة هذا ما تقوله النظرية.. وعلى الرغم من ذلك فإن الفلسفة النقدية ترى في استمرار الظاهرة التضخمية وتواصلها في الاقتصاد لا يتم إلا بوجود سيولة نقدية عالية تحول التضخم من قدراته الكامنة المبكوتة إلى مستوياته الحقيقية المطلقة.

وانطلاقاً من هذا المبدأ فإن البنك المركزي العراقي باستخدامه قواعد يعتمد على قاعدة تسمى قاعدة (تايلر) وهذه القاعدة ترض على السلطة النقدية رفع أسعار الفائدة البنك المركزي العراقي عندما يكون

لحسب (مئة) مليار دينار من السوق إضافة إلى وجود مزاد فصلي كل ثلاثة أشهر يتم سحب (١٨٠) مليار دينار علماً أن مدة استحقاق سندات المزداد الأولى هي ستة أشهر ومدة استحقاق سندات أو حالات المزداد الثاني هي سنة واحدة وأن هذين المزدادين يتكاملان من حيث فترة الاستحقاق مع مزاد حالات وزارة المالية الذي يقام كل أسبوعين أيضاً ولكن لفترة استحقاق حالاته هي ثلاثة أشهر. هذه تقع في إطار ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة التي يمارسها البنك المركزي العراقي لأول مرة بإدارة السيولة وتحقيق التوازن في سعر الفائدة ولاسيما طويز الأجل وهو غاية من غايات استقرار السوق المالية وهدف آخر من أهداف البنك المركزي العراقي. فما هي برأيكم أبرز أسباب تفاقم الظاهرة التضخمية في العراق؟

يجيب الدكتور مطهر محمد صالح فيقول: الظاهرة التضخمية في العراق ليس منبعا القطاع

والخدمات فستحقق التوازن العام في الاقتصاد الذي يعني أعلى معدلات نمو مرغوبة في الناتج المحلي الإجمالي بأدنى مستوى من التضخم السنوي والذي لا يتعدى في الأحوال كافة ٣٪ سنوياً بدلاً من الصورة التي نشهدها في الوقت الحاضر إذ تلعب مستويات التضخم السنوي كما عكستها مسوحات شهر تموز الماضي حوالي ٧٠٪.

وما أبرز معالجات البنك المركزي العراقي لهذه الحالة؟ يقول مدير عام دائرة البحوث والإحصاء الدكتور مطهر محمد صالح: السياسة النقدية أمام مفرق طرق قوية في التأثير بمناسيب السيولة ومن هذه الوسائل التي يعتمدها البنك المركزي هو الدخول كإعانة لسندات في السوق المالية (المصرفية) بغية السيطرة على معدلات السيولة ونسائبيها وعلى هذا الأساس فإن مزاداً يقام كل أسبوعين لحالات أو سندات البنك المركزي العراقي

يتركه من انقسامات وانحرافات ويضيف الدكتور مطهر: إن البديل الذي يعتمده البنك المركزي في استخدام الوسائل الإشارتية والمعلوماتية تنطلق في هذه المرحلة من شيء اسمه معدل فائدة البنك المركزي العراقي وهو عبارة عن بوضلة ملاحية تعطي إشارة قوية للسوق عن سعر الفائدة الذي يستقبل فيه البنك المركزي العراقي ودائع المصارف وعن معدل الفائدة الذي يمنح فيه البنك المركزي المصارف قروضاً عند الحاجة.. وإن جميع هذه الليات تقع في إطار ما يسمى بإدارة السيولة النقدية للاقتصاد عبر تحقيق أهداف تشغيلية تؤدي إلى السيطرة على مناسيب السيولة وتصب في مسار غايات الاستقرار بعيدة الأجل موضعاً: إننا نطلق من هذه الإدارة للسيولة من زاوية أن التدفقات النقدية يجب أن تنمو بما يوازي التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات وإذا ما توازن سوق النقد وتوازن سوق السلع

يحتل موضوع التضخم وآثاره على عملية النمو الاقتصادي حيزاً من تفكير المؤسسات المالية والاقتصادية بشكل عام وسياساته في مجال معالجة هذه الظاهرة. وقبل أيام أصدر البنك المركزي العراقي بياناً أشار فيه إلى ارتفاع الظاهرة التضخمية التي بلغت نسبتها أكثر من ٧٠٪ ونبه إلى ضرورة تضافر الجهود للحد منها. وبهذه المناسبة التقت (المدى) بالخبير الاقتصادي الدكتور مطهر محمد صالح مدير عام دائرة الإحصاء والبحوث في البنك المركزي العراقي ليجدنا عن دور البنك المركزي في مجال معالجة هذه الظاهرة والإجراءات التي يقترحها بهذا الصدد فقال: للبنك المركزي أهداف نهائية تتلخص بالدرجة الأساس بتحقيق الاستقرار الاقتصادي المتمثل بخفض مستويات التضخم.. وإن تحقيق هذا الهدف لم ينشأ من فراغ وإنما جاء في صلب قانون البنك المركزي الجديد رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، إضافة إلى النظرية الاقتصادية وتطبيقاتها برهنت أن الظروف التضخمية وما تولده من حالات الا استقرار تؤدي إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال أن حصول تضخم سنوي بنسبة ١١٪ يؤدي إلى تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن ٢٪ وهكذا فإن البنك المركزي يعتمد في فلسفة سياسته النقدية ما يسمى بالوقاية وعلى أساسها فهو يستخدم المعلومات والحالات الإشارتية لتوليد الاستقرار في السوق المالية وهو منجح بديل عن التدخل المباشر في تلك السوق وما

## مزايا بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد / الصدا

تم افتتاح المزايا اليومية السابع والخمسين بعد السبعينات لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٦/٨/٣٠ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	القيمة
عدد المصارف المساهمة في المزايا	١٧
السعر الذي رسا عليه المزايا ببيعاً/دينار/دولار	١٤٧٧
السعر الذي رسا عليه المزايا شراءً/دينار/دولار	---
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزايا-دولار	٤٥,٢٦٠,٠٠٠
المبلغ المشتري من قبل البنك بسعر المزايا-دولار	---
مجموع عروض الشراء - دولار	٤٥,٢٦٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	---

## الصناعة تنظم ندوة عن دور حوكمة الشركات في الإصلاح الاقتصادي

بغداد / قيس عبيدات

تنظم وزارة الصناعة والمعادن اليوم لقاءً موسعاً حول أهمية دور حوكمة الشركات العامة والمملوكة للدولة في الإصلاح الاقتصادي والتي تعد من القواعد والمنظمة للنشاط الاقتصادي في القوانين لتنظيم أسس الإدارة في الشركات بهدف رفع كفاءتها. صرح بذلك المكتب الاعلامي في الوزارة وقال ان هذا اللقاء سيضم تقديم بحث في مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي ومن حضره عدد من المسؤولين في المجالات المهنية وخبراء في وزارات التخطيط والتعاون الانمائي -

المالية - التجارة والنظف - والتعليم العالي والبحث العلمي - وزارة الزراعة) إضافة إلى تدريسيين في كليات الإدارة والاقتصاد ومؤسسات المجتمع المدني. وأضاف المصدر ان اللقاء الذي سيعقد في مقر الوزارة يأتي ضمن خمس لقاءات ستعقدتها الوزارة تباعاً ضمن برنامج وضعته لتنفيذ ستراتيجيتها في الإصلاح الاقتصادي وفتح قنوات اتصال دائمة مع المهتمين والمختصين بالسياسة الاقتصادية وفي مختلف مواقع العمل سواء في الوزارات أو

باعتباره الاستثمار المضمون والبعيد عن المخاطر إن استقطاب الودائع بالحوافز يلزم المصارف بالبحث عن أوجه الاستثمار الجديدة التي لا تترك في نهاية يوم العمل أي رصيد معطل أو خامل يدور لليوم التالي. وهذا جزء من أساليب العمل في الأسواق المالية العالمية، وتعمل به المصارف المتقدمة. إن هذه الحوافز التي تقدمها المصارف للمودعين إنما تؤدي إلى نتائج لا تقتصر منافعتها على المصارف نفسها وإنما على الاقتصاد الوطني ككل حيث تساهم جميع الودائع بضمها الفائضة والمخزنة والمتنزة بالنشاط العام ويساهم كذلك أي مردود مهمما كان متديناً في دوران العجلة الاقتصادية. إضافة إلى أن المتعاملين سيبتعدون كثيراً عن خزن النقد واكتنازه وتحاضي الأضرار والخسائر التي تنتج عن ذلك.

## هيكل الودائع المصرفية

عبد العزيز حسونة

تسعى المصارف للحصول على الودائع ذات الكلف الواظنة أو المدعومة وذلك لتحقيق المردود الأعلى. وقد رافق هذا التوجه تكريس انحرافات حقيقية عطلت وأثرت بوضوح على مجمل حركة المال في السوق الذي تعمل فيه هذه المصارف.

ولو نظرنا إلى ميزانيات البنوك اليوم في مختلف أنحاء العالم شرقاً أو غرباً نجد بأن الودائع من هذا النوع قد تقلصت بشكل لم تعد تشكل فيه غير نسبة قليلة من إجمالي الودائع، وأمامنا ميزانيات البنوك في مواقع قريبة مثل الكويت والأردن ومصر ولبنان، التي تعكس بوضوح هذه المؤشرات.

إن استقرار العملات وتنامي أقيامها يتأتى أو يتحقق من خلال مجموعة عوامل، ربما أجد أن من أهمها تمسك من يملك العملة واحتفاظه بها، وهذا التمسك لا يتحقق إلا بوجود ما يبدل على أن قيمة العملة في تمام أو استقرار على الأقل. وهو ما يتبع عادة بتنامي المردود من الودائع التي يحصل عليها المالك عند إيداعها في المصارف، باعتباره الاستثمار المضمون والبعيد عن المخاطر.

## نقراء إندونيسيا نحو أربعين مليوناً

على أقل من ١٦,٨ دولاراً (نحو ١٥٣,٤ ألف روبية) في الشهر تحت عبثة الفقر. وكانت الحكومة الإندونيسية قامت العام الماضي بتخفيض دعمها المرتفع والذي بلغ ٢٠٪ من موازنتها لقطاع المحروقات. وأشار إلى أن إندونيسيا تعد رابع أكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان.

مليون نسمة. وأضاف التقرير أنه بالإضافة إلى هؤلاء يعيش نحو ٣١٪ آخرين بالكاد فوق عبثة الفقر. وأوضح مدير الوكالة وروشان هيريوان أن تزايد عدد الفقراء يعود إلى تضاقم التضخم في أسعار السلع الأساسية الذي بلغ ٣٠٪، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات. ويعتبر كل إندونيسي يحصل

زاد عدد الإندونيسيين الذين يقعون تحت عبثة الفقر بأربعة ملايين نسمة خلال عام ٢٠٠٥ لتصبح نسبة الفقراء في إندونيسيا ١٨٪ وفق التصنيف الرسمي للفقراء. جاء ذلك في تقرير الوكالة المركزية للإحصاءات الرسمية التي ذكرت أن عدد الفقراء بلغ ٣٩ مليون فقير بين إجمالي سكانها البالغ عددهم ٢٢٠

## أوبك تناقش منصب الأمين العام بالاجتماع المقبل

وأشار إلى أنه من غير المرجح تغيير أوبك سقف إنتاجها خلال الاجتماع بحيث ستستمر في مد السوق بأكثر من الطلب. وقال هامانه في وقت سابق إنه لا يتوقع تغيير إنتاج أوبك خلال اجتماع المقبل. وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من ٧٠ دولاراً للبرميل مع توقعات بتأخر صدور قرار أممي يفرض عقوبات على إيران رابع أكبر مصدر للنفط في العالم.

بالمصنوب وستعقد المنظمة اجتماعها بفيينا في ١١ أيلول الجاري. وأعاد ممثل إيران في أوبك حسين كاظميورد أربديلي بأن الاجتماع سيناقش المسألة المتصلة بمنصب الأمين العام مع أن ذلك لا يعني أن الأعضاء سيتوصلون إلى اتفاق. وقال إن هذه المسألة تناقش منذ وقت طويل ولم يكن هناك إجماع حولها، مستبعداً حدوث إجماع بشأنها في الاجتماع المقبل.

أعلن مسؤول نفطي إيراني أن الخلاف مع الكويت بشأن من يشغل منصب الأمين العام المقبل لمنظمة الدول المصدرة للنفط سيناقش خلال اجتماع المنظمة الشهر الحالي، مرجحاً عدم تغير سقف إنتاج أوبك في الاجتماع. وكان وزير النفط الإيراني كاظم وزير هامانه قال في الشهر الماضي إن بلاده تعتقد أن منصب الأمين العام لأوبك من حقها، إلا أنها لن تسعى للخصام والتحدي للوزن